الفصل الخامس

الصناعة فى مصر من تطبيق الحماية الجمركية حتى أوائل الخمسينات

(١٩٣٠ - ١٩٥٢)

أولا : النمو الصناعى من الحماية الجمركية حتى الحرب العالمية الثانية.

ثانيا : النمو الصناعى غداة الحرب العالمية الثانية حتى يوليو ١٩٥٢ .

obeikandl.com

obeikandl.com

مقدمـــة :

تلعب السياسات الاقتصادية دورا مؤثرا فى الصناعة ، ويتمثل أوجه هذا التأثير فى زيادة أو نقص معدلات الاستثمار الصناعى ، وفى اختيار منهج التصنيع الملائم وفى درجة النمو الصناعى . وفى الثلاثينات حدثت محاولات للتحول عن تصدير القطن ، إلى تصنيع بدائل الواردات ، كان البطل فيها الحماية الجمركية التى جاءت كرد على أزمة الزراعة ، والركود العالمى ، وبروز حركة وطنية قوية .

وفى إطار هذا الفصل سوف نتتبع سير النمو الصناعى فى مصر منذ ١٩٣٠ حتى ١٩٥٢ ، تلك الفترة التى تغير فيها إطار السياسة بتغير النظام الاقتصادى (المشروع الخاص بالحر) الذى ساد حتى منتصف الخمسينات ، وفى هذا الإطار تعد الرسوم الجمركية والسيطرة على الواردات أحد أدوات السياسة الاقتصادية التى عملت على تشجيع الاستثمار فى الصناعة من جانب ، وإنتاج سلعا محليا تحل محل الواردات من جانب آخر . وينقسم هذا الفصل إلى جزئين ، الأول يعرض للنمو الصناعى منذ ١٩٣٠ حتى الحرب العالمية الثانية . أما الآخر فيوضح ما طرأ على النمو الصناعى من تغير من الحرب العالمية الثانية حتى ثورة يوليو ١٩٥٢ .

أولا ، النمو الصناعى فى مصر من الحماية الجمركية حتى الحرب العالمية الثانية :

تعد حقبة الحماية الجمركية هى الفورة الثانية " الحقيقة " لعمليات النمو الصناعى فى مصر بعد ضرب وإحباط المحاولة الأولى على يد محمد على . والإنصاف كل الإنصاف أن مخاض التصنيع فى مصر فى هذه الحقبة يبدأ من التمصير تحت قيادة طلعت حرب ومجموعة بنك مصر ، وعلى وجه التحديد حينما أسس بنك مصر فى عام ١٩٢٠ ، تلك الفترة التى نمى فيها الوعى الوطنى . وإذا كان الوعى القومى قد ثار فى عام ١٩١٩ لتحقيق الأمانى القومية ، فإن نمو الوعى الاقتصادى قد سار موازيا له لتعضيده وتقويته ، ويتضح ذلك فى إنشاء بنك مصر وشركاته المتعددة وتمصير الاقتصاد المصرى (١) .

وعلى الرغم من أن صرح بنك مصر قام فى عام ١٩٢٠ برؤس أموال مصرية ليقيم

---

(١) عفاف لطفى السيد ، تجربة مصر الليبرالية ١٩٢٢ - ١٩٣٦ ، ص ١١١ - ١١٢ .

وينشر الكثير من الصناعات ، إلا أنه لم يتجنب شرور الاحتكارات الأجنبية التى حاولت تضييق الخناق حوله ، ونكوصه عن الاضطلاع بالدور الوطنى الذى قام من أجله . وجدير بالذكر أن الشرور الاحتكارية لم تنقض من حول بنك مصر . إلا بتعديل السياسة الجمركية وقيام اتحاد الصناعات المصرية ، وإنشاء وزارة التجارة والصناعة المصرية ، إلى أن توج كل ذلك فى ١٦ فبراير ١٩٣٠ صدور النظام الجمركى الجديد لحماية الصناعة الناشئة ، والذى من خلاله فرضت ضرائب عالية على المصنوعات الخارجية التى يمكن صنعها محليا (١) .

وتعد الإجراءات الحمائية فى عام ١٩٣٠ من أهم الإجراءات التى أمنت بها الحكومة النموالصناعى فى مصر ، تلك التى صدرت وقت أن التف الكساد برقبة الاقتصاد العالمى ، وحققت أسعار الكثير من السلع انخفاضا ملحوظا عن مستوياتها . ويعنى ذلك أن فرض التعريفة الجمركية على السلع حققت ارتفاعا ملحوظا إذا ما قيست بالرسوم الاسمية كنسبة من الثمن . وجدير بالتبيان أن التعريفة الجمركية حتى عام ١٩٣٠ كانت تمثل سياسية مالية مجردة فى طابعها ، ولكنها ما كادت الحكومة تحقق استقلالها المالى ، حتى تخلت عن سياستها التقليدية فى حرية التجارة ، واتجهت إلى تأمين الحماية للصناعات المحلية . لقد أعادت الحكومة تحت ضغط اتحاد الصناعات المصرية النظر فى كثير من رسوم الاستيراد وعلى الأخص رسوم المصنوعات المحلية . وعلى ذلك يمكن القول أن الحكومة فى ذلك الوقت وقفت من أجل تعزيز الصناعة وحمايتها من المنافسة الأجنبية ، وأن الحواجز الجمركية مهدت لقيام صناعة وطنية تقوم على الاعتماد على الذات (٢) .

ويعتبر وضع التعريفة الجمركية الجديدة بداية النهضة الصناعية الجديدة ، وبداية المشروع القومى ، وأحد المتغيرات الهيكلية فى النمو الصناعى المصرى ، وتاريخ قيام الصناعة الحديثة ذات الإنتاج الكبير . إن التعديل الجمركى الذى طرأ على الرسوم الجمركية فى عام ١٩٣٠ كان بمثابة الدفعة القوية لوجود الصناعة ذات الإنتاج الكبير ، خاصة وأن الحكومة أخذت على عاتقها توفير كافة السبل لتشجيع الصناعة كتخفيض أجور نقل المنتجات الصناعية بالسكك الحديدية وتفضيلها فى المشتريات الحكومية ، وتقديم القروض اللازمة للمنشآت الصناعية عن طريق بنك مصر (٣) .

---

(١) شهدى عطيه الشافعى ، تطور الحركة الوطنية فى مصر : ١٨٨٢ – ١٩٥٦ ، ص ٥٧ .
(٢) اوبريان ، ثورة النظام الاقتصادى فى مصر ، ص ٧٨ – ٧٩ .
(٣) المرجع نفسه ، ص ٢٩ .

لقد شهدت الصناعة فى عام ١٩٣٠ اهتماما بالغا لم يسبق له مثيل من قبل الحكومة المصرية ، حيث فرضت ضرائب تصاعدية على واردات المواد الخام والسلع شبه المصنعة وتامة الصنع . وإذا كان هذا الإجراء من قبل الحكومة المصرية قد ساعد فى تدعيم بعض الصناعات الناشئة فى ذلك الوقت ، فإن الصناعة فى مصر بوجه عام كانت تعانى من ندرة رؤوس الأموال وضعف المستوى المهارى للعمال وضيق السوق المحلى . وهذه الصناعات كانت تعتمد على المواد الخام المحلية ذات الطابع الزراعى ، وقد احتلت صناعة الغزل والنسيج مكان الصدارة بين الصناعات المصرية فى تلبية احتياجات السوق المحلية . وثمة صناعات أخرى مألوفة تواجدت بجانب هذه الصناعات مثل : الصناعات الغذائية والأحذية والمنتجات الجلدية وتكرير السكر والزجاج والأسمنت والسجائر (١) .

والواقع أن التغيرات التى طرأت على التعريفة الجمركية فى عام ١٩٣٠ لم تقف عند هذا الحد ، بل طرأ عليها تعديل فيما بين سنتى ١٩٣٦ ، ١٩٣٩ . وجدير بالتوضيح أن ارتفاع قدر التعريفة الجمركية ، كان يهدف إلى حماية الصناعة القائمة بعكس ما كان قائما فى عام ١٩٣٠ ، حين سعت الحكومة هذه المرة إلى ملء خزائنها فقط . وغنى عن البيان أنه حتى قيام الحرب العالمية الثانية لم يطرأ أى تعديل على الرسوم القيمية بطريقة جذرية إلا فيما بين عامى ١٩٤٠ ، ١٩٤٣ ، إذ زادت عدة مرات ولكن لم تتجاوز ما كانت عليه فى الثلاثينات . وفى فبراير من عام ١٩٤٩ فرضت قيمة إضافية على السلع الكمالية ، وأدخلت تعديلات أخرى كان من شأنها إعفاء معظم الآلات والمعدات الصناعية من الرسوم الجمركية بهدف تشجيع الاستثمار الصناعى . وفى عام ١٩٥٢ فرض رسم إضافى قيمى على مجموعة البنود الجمركية يفوق ما كان عليه فى مرسوم عام ١٩٤٩ ، ورفعت الرسوم إلى ما يصل إلى مرتبة الخطر على بعض السلع الكمالية ، الأمر الذى يعنى أن فترة الخمسينات شهدت تعديلا فى الرسوم القيمية والنوعية للعديد من بنود الحماية الجمركية (٢) .

صفوة ما سبق أن الرسوم الجمركية من عام ١٩٣٠ حتى عام ١٩٥٢ طرأ عليها كثير من التعديل . فإذا كانت فى الثلاثينات والأربعينات قد وضعت بالأساس من أجل تحقيق أغراض مالية ، إذ كانت ليست حكرا فقط على الصناعة ، بل كانت حماية الزراعة

---

(١) آلان منتجوى ، التصنيع فى الدول النامية ، ترجمة السيد الحسينى ، ص ٢٤٠ .

(٢) مابرو ورضوان ، التصنيع فى مصر ، ص ٨٤ – ٨٥ .

وانظر أيضا حول ذلك الموضوع :

أمين مصطفى عفيفى ، تاريخ مصر الاقتصادى والمالى فى العصر الحديث ، ص ٢٦٣ .

هدفا أساسيا خلال فترة الكساد الكبير ، فإن الحماية الجمركية منذ الخمسينات أضحت أكثر محاباة للصناعة .

وتعد الرسوم الجمركية الحمائية أحد المتغيرات الهيكلية فى النمو الصناعى وذات صلة مباشرة بمنهج الاستعاضة عن الواردات . وتلعب الحماية الجمركية دورا أساسيا فى إدخال مراحل جديدة من التصنيع لم يهتم بها الاقتصاد الاستعمارى ما خلا المواد الأولية اللازمة لسلع التصدير وإنتاج المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية البسيطة ، وتصنيع السلع التى تحميها الميزات الطبيعية ، أو تكاليف النقل المرتفعة . لقد هيأت الرسوم الجمركية الحمائية فرص الحماية للصناعة فى إطار منهج الاستعاضة عن الواردات ، تلك التى تمتعت بها منذ البداية السلع الاستهلاكية بصفة عامة . وقد تسعى الحماية الجمركية إلى وجود رسوم مرتفعة على السلع الاستهلاكية ، ومعدلات أقل للسلع الوسيطة ، وأقل من ذلك للسلع الرأسمالية (١) .

لقد نمت الصناعة المصرية نموا مضطردا نتيجة تطبيق التعريفة الجمركية فى عام ١٩٣٠ . وتبدى ذلك فى زيادة عدد المصانع منذ هذا العام . ففى الفترة بين عامى ١٩٣٠ – ١٩٣٦ شهدت مصر توسعا في النمو الصناعى ، اذ بدأت فى هذه الفترة أكبر شركات الغزل والنسيج فى مصر والشرق الأوسط (شركة مصر للغزل والنسيج) ، مما أدى إلى أضفاء الطابع السياسى على عملية التصنيع فى مصر (٢) . كما بدأ الكثير من المصانع فى التوسع نتيجة زيادة فرص السوق أمامها ، وتحجيم المنافسة الأجنبية ، وتوافر المواد الأولية لهذه الصناعات . لقد ساهمت هذه التعريفة الجمركية فى انخفاض الواردات من المنتجات المصنوعة وزيادة الوارد من الخامات اللازمة للصناعة المصرية ، وزيادة الصادرات من المصنوعات المصرية ، وانخفضت الصادرات من الخامات المصرية الداخلة فى الصناعة (٣) .

كما لعبت التعريفة الجمركية دور المنقذ لكثير من الصناعات . فقد كانت صناعة الغزل والنسيج تعانى الكثير من جراء الأزمة العالمية وكاد المصنعان الكبيران الآليان (الغزل الأهلية والمحلة الكبرى) يفلسان لولا جهود الحكومة والتعريفة الجمركية . ويعود الفضل كل الفضل

---

(١) مابرو ورضوان ، التصنيع فى مصر ، مرجع سابق ، ص ١٤٧ – ١٤٨ .
(٢) محمد سيد حافظ ، المرجع السابق ، ص ١٢٩ .
(٣) اريك دافيز ، مأزق البرجوازية الوطنية فى العالم الثالث : تجربة بنك مصر ١٩٢٠ – ١٩٤٥ ، ص ١٦١ .

أيضا للتعريفة الجمركية فى زيادة كميات الاستهلاك من الأقطان فى المصنعين المذكورين إلى حوالى ٢٢ ضعفا ، حيث ارتفعت من ٥٣ ألف قنطار فى عام ١٩٣٠ إلى حوالى ٦٦٢ ألف قنطارا فى عام ١٩٣٩ . ولم تقف حدود الحماية الجمركية عند ذلك ، بل امتدت لتشمل عدة صناعات أخرى مثل : الأسمنت والجلود والسكر ، وكذلك ارتفعت رؤوس الأموال المستخدمة فى الشركات المساهمة الصناعية من ٧ مليون جنيه فى عام ١٩١٩ الى ١٠ مليون جنيه فى عام ١٩٣٠ ، ثم إلى ٥ر٢٢ مليون جنيه عام ١٩٣٦ ، ثم ٥ر٢٤ مليون جنيه فى عام ١٩٣٩ ، ٣٣ مليون جنيه فى عام ١٩٤٦ . أى أن النسبة زادت حوالى ٥٠ ٪ عما كانت عليه قبل ٥ سنوات [١] .

وبالنظر الى صناعة الغزل من القطن نجدها قد زادت من ٩ر٢ مليون طن عام ١٩٣٠ إلى ٩ر٢٣ مليون طن فى عام ١٩٣٩ ، أى أكثر من ١٠ أضعاف فى تسعة أعوام . وزاد إنتاج المنسوجات القطنية من ٢٤ مليون متر فى عام ١٩٣٠ إلى ٢٠٠ مليون متر فى عام ١٩٣٩ ، أى اكثر من سبعة أضعاف فى تسعة أعوام ، وزاد إنتاج السكر المحلى من ١٤٠ ألف طن عام ١٩٣٢ إلى ٢٠٩ ألف طن فى عام ١٩٣٧ ونقصت الواردات الأجنبية من الصابون من عشرة آلاف طن متوسط سنوات ١٩٢٤ – ١٩٢٨ ، إلى ثلاثة الاف طن فى عام ١٩٣٧ نتيجة زيادة الإنتاج المحلى . وأيضا رافق كل ذلك زيادة فى عدد العمال ، إذ زاد عدد العمال فى أهم الصناعات من ٢٩٨ ألف عامل فى عام ١٩٢٧ إلى ٣٤١ ألف عامل فى عام ١٩٣٧ . وكان معدل استيعاب الصناعات التحويلية من الأيدى العاملة تبلغ ٦٤٠٠ عامل فى المتوسط فى السنة ، فى حين تبلغ الزيادة فى الأيدى العاملة حوالى ١٣٠ ألف شخص ، أى أن الصناعة التحويلية كانت تستوعب نحو ٥ ٪ من الزيادة السنوية من الأيدى العاملة وهى نسبة ضئيلة جدا [٢] . ويقدر عيساوى أنه فى عام ١٩٢٧ بلغ عدد العمال فى الورش التى تستخدم عنده عمال حوالى ١٩٥ ألف شخص ، وبعد عقد كامل بلغ عدد العمال حوالى ١٥٥ ألف عامل . وفى عام ١٩٤٧ بلغ حوالى ٢٧٨ ألف عامل ، وذلك بفعل الحرب العالمية الثانية [٣] . نخلص مما سبق أن التعريفة الجمركية كانت دافعا قويا للنمو الصناعى فى مصر بما دعمتها وما أعطتها من قوة وقدرة على المنافسة لأول مرة فى حياتها .

---

(١) J.Waterbury, op. cit., p.60.

(٢) محمود متولى ، الأصول التاريخية للرأسمالية ... ، مرجع سابق ذكره ، ص ١٥٩ .

(٣) Ch. Issawi, op. cit., p.44.

لقد أدت السياسات التى اتخذتها الحكومة المصرية نتيجة الحماية الجمركية إلى قلق الحكومة البريطانية ، نتيجة انخفاض كميات المنسوجات المصنوعة التى كانت تستوردها من مصانع تسيجها . لقد انخفضت نسبة السيطرة على السوق المصرية للمنسوجات ، إذ بلغت فى عام ١٩٢٥ حوالى ٨ر٧١ ٪ . وفى عام ١٩٣٨ لم يسيطر البريطانيون إلا على حوالى ٢٧ ٪ من المنسوجات القطنية فى السوق المصرية . ولكسر كل ذلك وتخطيه حاولت الشركات البريطانية كسر حواجز التعريفة الجمركية وإقامة مشروعات مشتركة (بريطانية – مصرية) . ولكن بشكل عام فإنه نتيجة لكل السياسات ، تعد هذه الفترة بحق ذات تأثير كبير فى تنشيط التشكل الرأسمالى ، ومن ثم فى قيام الطبقة الرأسمالية الصناعية (١) .

وينبغى أن نوضح فى هذا الصدد ، أن معظم الشركات التى أقيمت فى الفترة المنحصرة بين عامى ١٩٢٧ – ١٩٢٩ كان معظمها من الشركات الصناعية التى تعمل فى إنتاج صناعة النسيج والكيماويات والأسمنت والأحذية . وكما ذكرنا قبل قليل ، فإن فترة أوائل الثلاثينات فى مصر تعتبر بحق فترة قيام ومولد البرجوازية الصناعية المصرية ، وذلك نتيجة لصدور القوانين التى سمحت بأن يكون اثنان على الأقل من مديرى الشركة التى تتأسس بتسجيل مصرى من الرعايا المصريين ، وأن يكون ٥٠ ٪ على الأقل من العاملين مصريين . ونتيجة لذلك حظى الساسة ورجال الأعمال المصريين بأهمية كبرى فى إنشاء الشركات الجديدة ، وأضحى من المهم أن يضم مجلس إدارة أية شـــركة عددا من المصريين البارزين سياسيا واجتماعيا وسلطويا . لقد تزامن إنشاء الشركات الصناعية الحديثة مع مولد البرجوازية المصرية (٢) . إن تكاتف العناصـر الثلاث الآتيـــة : بروز التنافس بين القوى الامبريالية ، وتطبيق الحماية الجمركية ، وظهور البرجوازيـــة الصناعيـــة ، كان له عظيم الأثر فى تطور وإيجاد الشركات الصناعية وخاصة مجموعة شركات بنك مصـــر التى تعـــد بحق القوى المحركة للنمو الصناعى فى مصر .

لقد شهدت فترة ما بين الحربين الأولى والثانية فى مصر بداية النمو الصناعى وفق منهج الاستعاضة عن الواردات ، تلك الفترة التى يؤرخ لها بنقطة التحول المضيئة فى تاريخ الصناعة المصرية ، نتيجة ثلاثة أمور هامة هى : الأزمة التى انتابت قطاع التصدير ، وظهور المشروع الوطنى ، والحماية الجمركية فى عام ١٩٣٠ .

---

(١) اريك دافيز ، المرجع السابق ، ص ١٦٥ – ١٦٩ .

(٢) سيرانيان ، المرجع السابق ، ص ٢٤ .

وإذا كانت الثلاث عوامل السابقة تساعد فى فهم وثبات النمو الصناعى الذى حدث فى أواخر العشرينات والثلاثينات من هذا القرن ، إلا أن أهمها قاطبة هى الحماية الجمركية التى لعبت دورا هاما فى تحقيق قفزات هائلة فى معدلات النمو الصناعى . ولكن فى الوقت ذاته لا نعتبر أن فرض الحماية الجمركية مبررا وحيدا لتفسير النهضة الصناعية فقط . وعلى الرغم من أن التصنيع المصرى الذى اتسم بالطابع الاستهلاكى كفل له كل الحماية فى هذه الفترة ، إلا أنه تعرض للإفلاس فى عام ١٩٣٩ ، ويرجع ذلك ليس فقط إلى الأزمة التى تعرض لها بنك مصر نتيجة كثرة سحب ودائعه أثر إعلان الحرب ، ولكن يرجع أيضا إلى الأساليب الانتقامية الموجهة إليه من قبل الوزارة القائمة آنذاك (١) .

إن هذه الأحداث تفسر ما حدث لحركة الصناعة فى مصر فى الثلاثينات من نمو مضطرد . فإذا كانت قوة الضغط الخارجى قد عجلت بدحض المحاولة الأولى لبناء صناعة حديثة ، فإن وهن وتهاوى هذا الضغط هو الذى سمح لمصر بإعادة النهضة الصناعية ، إذ أننا لا نميل إلى تعليق أهمية كبيرة على استرداد البلاد لحريتها فى فرض التعريفات الجمركية الحمائية لتفسير النهضة الصناعية . إن النهضة الصناعية التى شهدتها مصر ما كانت تتحقق لو كان الاقتصاد الغربى فى الفترة نفسها يمر بفترة رخاء وتوسع فى التصدير والاستثمار . ففى ظل درجة أكبر من الاستقلال السياسى ومن القدرة العسكرية أجبرت مصر على إلغاء ما كانت تتمتع به صناعاتها من حماية، وكان ذلك وقت ازدهار وتوسع الصناعة الأوربية . أى أن ثمة علاقة بين ازدهار ونمو التصنيع فى مصر ، وحالات التدهور التى تشهدها أوربا ، وهذا ما سيتضح بشكل جلى فى سياق الحديث عن النمو الصناعى فى فترة الحرب العالمية الثانية حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ .

ثانيا ، *النمو الصناعى غداة الحرب العالمية الثانية حتى يوليو ١٩٥٢* ،

إذا كان التطور الذى حدث للصناعة فى مصر يرجع الى العوامل الداخلية (التعريفة الجمركية فى عام ١٩٣٠ ، وبروز وتنامى الوعى القومى ، ونشاط مجموعة بنك مصر) ، فإن العوامل الخارجية تلعب نفس الدور . وعلى الرغم من أن فترة الحماية الجمركية فى عام ١٩٣٠ تعد نقطة التحول الجديدة فى تاريخ النمو الصناعى فى مصر ، تلك التى هيأت لوجه جديدة من الصناعة يقوم على منهج الاستعاضة عن الواردات ، إلا أن فترة الحرب العالمية الثانية التى جاءت فى أعقاب الكساد تعد عاملا مساعدا فى تعجيل وتعاظم

---

(١) مابرو ورضوان ، المرجع السابق ، ص ٤٢ .

وتائر النمو الصنـــــاعى من خلال نفس المنهج . إن هذه الحقبة تعد بداية عهد جديد فى تاريخ الصناعة (١) .

وفى هذا المقام يمكن أن نذهب إلى أن حركة التصنيع فى ذلك الوقت كانت " مدفوعة الطلب " ، أى أنها اقيمت لمواجهة طلب موجود فعلا ، أى أن السوق الذى تخدمه هذه الصناعة الجديدة كان مقيما من قبل . وحقيقة الأمر أن هذه الصناعات كان الهدف من وجودها أساسا هو سد حاجة الطلب المحلى ، وكذا حاجة الطلب الأجنبى الموجود فى مصر . إن جوهر حركة الصناعة فى هذه الفترة يقوم على منهج الاستعاضة عن الواردات ، وشجعتها الإجراءات الحمائية التى غلفتها ظروف الحرب العالمية الثانية ، والتى كانت شبه احتكار لهذه السوق لصالح الصناعة المحلية الوليدة (٢) .

وعلى الرغم من أن ظروف الحرب العالمية الأولى والأزمة الاقتصادية الكبرى قد خلقت فى مصر بوادر قيام نوع من النمو الصناعى فى فترة ما بين الحربين العالميتين ورغم ما أقيم من صناعة فى مصر صبيحة الحرب العالمية الثانية ، إلا أنها أقيمت فى ظل هيكل اقتصادى متخلف ، تتضح فيه مشكلات البطالة وتباطؤ معدلات النمو فى الزراعة والصناعة ، وتدهور توزيع الدخول فى الريف والحضر ، فضلا عن نقص رؤوس الأموال ، وتصدير المواد الأولية وخاصة القطن (٣) .

لقد كان للحرب العالمية الثانية فى النمو الصناعى نفس الأثر الذى تركته الحرب الأولى . لقد ازداد الاعتماد عليها فى سد حاجة الطلب المحلى فى مصر على السلع المصنعة ، ذلك الطلب الذى ازداد بسبب وجود الجيوش المتحاربة فى مصر . لقد أضحت مصر رأس جسر حربى استراتيجى لبريطانيا فى الشرق الأوسط وقاعدة أساسية لإمداد القوات البريطانية بالمؤن ، ومن ثم وضع اقتصادها ومرافقها ومواردها البشرية وجيشها تحت امرة القيادة البريطانية (٤) . لقد كانت المنتجات الصناعية المصرية تستخدم أيضا فى سد حاجة بعض البلدان المجاورة التى خلق فيها مركز تموين الشرق الأوسط أو المركز الأنجلو أمريكى حينذاك

---

(١) حسين خلاف ، التجديد فى الاقتصاد المصرى ، ص ٣ .

(٢) سعد الدين ابراهيم وعمرو محى الدين ، اشتراكية الدولة والنمو الاقتصادى ، فى : مصر فى ربع قرن ، ص ٣١٧ .

(٣) محمد دويدار ، الاتجاه الريعى للاقتصاد المصرى ١٩٥٠ – ١٩٨٠ ، ص ٢٥ – ٢٦ .

(٤) سيرانيان ، المرجع السابق ، ص ٢٩ .

منطقة تموينية واحدة . وكان من أثر هذا كله أن توسعت الصناعة التى كانت قائمة من قبل ، كما ظهرت صناعات أخرى جديدة . وما أن انتهت الحرب وعادت التجارة الدولية إلى مجاريها حتى بدأت من جديد المنافسة الأجنبية للمنتجات الوطنية الأمر الذى ترتب عليه اختفاء بعض الصناعات الناشئة ، كما كان على الصناعات الوليدة أن تعيد النظر فى موقفها على أساس الوضع الجديد . وجدير بالذكر أن عودة السلام لم يفقد الصناعة الوطنية المكاسب التى حصلت عليها بسبب الحرب ، بل احتفظت الصناعة المصرية بهذه المكاسب وتثبتت أقدامها ، وعمل أصحابها فى سبيل ذلك على استيراد المواد الخام اللازمة ، وتجديد آلاتهم ومعداتهم التى كانت الحرب قد أنهكتها ، كما عملوا على توسيع منشآتهم بإضافة وحدات جديدة ، واجتذبت الصناعة اليها طبقات جديدة من الرأسمالية المصرية والأجانب (١) .

لقد تضافرت النتائج التى أحدثتها الحرب العالمية الثانية مع ظروف الاستقلال الوطنى فى نمو القطاع الصناعى والتجارى على حساب قطاع الزراعة . ففى العقد الممتد من ١٩٢٧ – ١٩٣٧ كانت الأيدى العاملة فى مصر تزيد بمعدل ٥٠ ألف شخص سنويا منهم ٤٠ ألف شخص فى الزراعة و ٧ آلاف فى الصناعة ، وأيضا فى التجارة والنقل والمهن . أى بنسبة ٨٢ : ١٣ : ٤ ٪ على التوالى . وفى العقد التالى ارتفعت النسب لتصبح ٢١ : ٢٠ : ٤٥ ٪ . فقد بلغ معدل الزيادة السنوية للأيدى العاملة حوالى ٩٠ ألف شخص منهم ١٩ ألف شخص فى الزراعة و ١٨ ألف شخص فى الصناعة ، وحوالى ٤١ ألف شخص فى التجارة . وبالنظر إلى عدد المنشآت الصناعية نجدها ارتفعت من ٧٠٫٣٠٠ منشأة فى عام ١٩٢٧ إلى ٩٢٫٠٠٠ منشأة فى عام ١٩٣٧ ، وفى نهاية عام ١٩٤٤ بلغ عدد المنشآت الصناعية حوالى ١٢٩٫٢٠٠ منشأة كان منهم حوالى ٢٢٫٢٢٠ مصنعا يعمل بالإنتاج ، والباقى يتولى الإصلاح والصيانة (٢) .

وكما قلنا قبل قليل أن ظروف الحرب العالمية الثانية كانت بمثابة الدفعة الكبيرة للصناعة المصرية ، وذلك لسببين : الأول يتعلق بصعوبة التجارة والاستيراد التى أدت إلى خلق سوق محلية للصناعة المصرية تتمتع بحماية طبيعية ، أما السبب الأخير فيتمحور فى طلب قوات الحلفاء لكثير من السلع . وبانتهاء الحرب كانت الصناعة المحلية قادرة على تحقيق اكتفاء ذاتى لأسواقها فى عدد من السلع (السجائر والخمور والسكر والمصنوعات الجلدية والكبريت) . وما

---

(١) حسين خلاف ، المرجع السابق ، ص ١٩٠ . وأيضا : مابرو ورضوان ، المرجع السابق ، ص ٢١٨ .
(٢) البنك الاهلى ، النشرة الاقتصادية لعام ١٩٤٨ ، العدد ٣ ، ص ١٣٨ . وأيضا : عبد العظيم رمضان ، المرجع السابق ، ص ١٣٦ .

أن انتهت الحرب حتى أعيدت الصناعة المصرية أمام المنافسة العالمية مرة أخرى ، الأمر الذى أدى فى عام ١٩٤٩ إلى انخفاض المبيعات وتراكم المخزون وتعطيل كثير من الوحدات الانتاجية ، ولكن ما لبث أن تغير الوضع بزيادة التعريفة الجمركية وقيود الاستيراد لحماية الصناعة المحلية والانتعاش الذى صاحب الحرب الكورية (١) .

وبالنظر إلى تطور الإنتاج الصناعى فى مصر ، يتضح لنا من الجدول رقم (١) مدى التقدم الذى حدث للصناعة فى هذه الأونة فالجدول يوضح مدى التقدم الذى طرأ على وتائر النمو الصناعى ، وكيف أنها تزيد كثيرا على نمو السكان . فلقد زادت معدلات الإنتاج فى قطاع المنسوجات بمعدل سبعة أضعاف تقريبا ، وتضاعف إنتاج المواد الغذائية المحفوظة والسكر المكرر والأرز والجعة والأسمنت . أما انتاج الصابون فقد ازداد بنسبة ٢٠ ٪ فى الوقت الذى ارتفع فيه عدد السكان بنسبة ١٦ ٪ فقط . والواقع أن ذلك يرجع إلى أن الحرب العالمية الثانية هيأت المناخ لإيجاد مثل هذه الصناعات ، فضلا عن مجازفة الرأسمالية المحلية بزج أموالهم فى ميدان الصناعة .

أما بالنسبة للعمال فى الصناعة ، فإنه اذا كان الإنتاج الصناعى قد ازداد بنسبة ٣٧ ٪ بين سنتى ٣٩ – ١٩٤٥ ، فإن الإنتاج الصناعى بالنسبة للفرد لم يرتفع إلا بنسبة تقل عن ٤ ٪ فى السنة الواحدة من سنوات الحرب ، كما أن هذا التطور كان على النقيض من الحقبة السابقة فيما يتصل بالعمال . وفى الجدول رقم (٢) يتضح أن ثمة زيادة ملحوظة فى أعداد العاملين فى صناعة النسيج والمواد الغذائية . لقد ارتفعت نسب العمال نتيجة أوضاع الطلب غير العادية فى سنوات الحرب ، وخلق وضعا منافسا لألوف المنتجين الصغار من البقاء والازدهار ، بالإضافة إلى مزاحمة كبار المنتجين وتوسيعهم للانتاج . فعلى الرغم من أن المواد الغذائية قد حققت حوالى ٣ر١٤ ألف عامل فى عام ١٩٢٧ ، إلا أنها فى عام ١٩٣٧ قد حققت حوالى ٥ر٣٢ ألف عامل . وفى عام ١٩٤٧ حققت حوالى ٩ر٥٩ ألف عامل من مجموع عدد العمال فى السنوات المختلفة الذى كان على التوالى فى السنوات المذكورة : ٢ر٨٤ ألف عامل ، ٦ر١٣٩ ألف عامل ، ٧ر٢٧٧ ألف عامل ، إلا أنها حققت نسب متدنية مقارنة بصناعات أخرى .

لقد احتلت صناعة المنسوجات مكانة متقدمة إذ حققت حوالى ٣ر٢١ ألف عامل فى عام ١٩٢٧ ، وفى عام ١٩٣٧ أى بعد عقد كامل حققت العمال زيادة تقدر بحوالى ٢ر١٩ ألف عامل أى أنها أصبحت حوالى ٤ر١٣٤ ألف عامل ، لقد كان لانقطاع الواردات ولوجود قوات

---

(١) محمد الجوهرى ومحمود عودة ، السيد الحسينى ، المرجع السابق ، ص ١٢٣ . وأيضا : عمرو محى الدين ، تقييم استراتيجية التصنيع ، ص ١٨١ .

جدول رقم (١) يوضح المؤشرات الإحصائية للإنتاج الصناعى فى مصر ١٩٢٠ - ١٩٥٠ (*)

المنتجـــات	١٩٢٠	١٩٣٠	١٩٤٠	١٩٥٠
١ - المنسوجات :				
القطن لتشغيل المغازل المحلية بالألف قنطار .	٥٥	١٧٧	٨٦٨	١٤٠٠
الفزولات القطنية والخيوط بالألف طن .	–	٣	٢٥	٥٢
المنسوجات القطنية آليا بملايين الياردات المربعة .	٩	٢٠	٥٩	–
المنسوجات القطنية بملايين الأمتار المربعة .	–	–	١٣٨	٢٤٩
٢ - المواد الغذائية والمشروبات والتبغ :				
- السكر بالألف طن	٧٩	١٠٩	٢٢٤	٢٨٧
- زيت القطن بالألف طن	–	–	٥٠	٨٧
- الأرز بالألف طن	–	٢٤٤	٤٧٠	٨٤٢
- الجعة بملايين اللترات	–	٧	١٦	١٢
- السجائر بالملايين	–	–	٦٠٠٠	٩٨٠٠
٣ - المواد الكيماوية :				
- الصابون بآلوف الأطنان	–	٣٨	٤٥	٦٥
- حامض الكبريتيك بآلوف الأطنان	–	–	٨	٣٣
- الورق بآلاف الأطنان	–	–	٧	٢١
- التحويل بملايين اللترات	–	–	٥	١٣
٤ - مواد البنـــاء :				
- الأسمنت بآلاف الأطنان	٢٤	١٩٠	٣٧٠	٩٩٤
٥ - المعادن والطاقـــة :				
- البترول بآلاف الأطنان	–	٢٨٧	٩٣٨	٢٣٢٤
- الكهرباء بملايين الكيلومترات	–	٣١٣	٢٨١	٤٤٩
- الاستهلاك التجارى للطاقة بالفحم بملايين الأطنان	–	–	٢٠٥٩	٤٧٢٨

(*) المصدر : لجنة التخطيط القومى ، الإحصاءات السنوية ، ١٩٥٨ ، باتريك اوبريان ، ثورة النظام الاقتصادى فى مصر ، ص ٣١ -٣٢ .

عامل أى أنها أصبحت حوالى ١٣٤ر٤ ألف عامل . لقد كان لانقطاع الواردات ولوجود قوات الاحتلال فى مصر ، واتخاذ مصر قاعدة لجنود الحلفاء ، أثرا متعاظما فى توطيد صناعات كادت أن تفلس قبل الحرب . والدليل على ذلك أن رؤوس الأموال المستخدمة فى جميع الشركات المساهمة الصناعية فيها والتجارية ازدادت من ٨٦ مليون جنيه فى عام ١٩٣٩ إلى ١٠٦ مليون جنيه فى عام ١٩٤٥ . وإذا كانت قد ارتفعت رؤوس الأموال المستخدمة فى الشركات المساهمة الصناعية وحدها من ١٥ مليون جنيه عام ١٩٣٩ إلى ٣٣ مليون جنيه فى عام ١٩٤٦ ، فإننا نخلص مما سبق أن التركيب الصناعى فى مصر بدأ فى التغير ، فبعد أن كان نوعا من الورش الصغيرة ، أضحى الجزء الأكبر من الإنتاج يأتى من المصانع الآلية ، وتحديدا أن حوالى ٨٥ ٪ من العمال كانت تحويهم حوالى ٥٨٣ مصنعا ، وأن حوالى ثلث العمال الصناعيين مركزين فقط فى حوالى ٦٤ مصنعا فقط [١] .

وطبقا لإحصاء عام ١٩٤٤ تدلنا البيانات على أن هذه الفترة شهدت وجود ٢٢٢٢٠ مصنعا منهم ٦٣ ٪ تستخدم أقل من خمس عمال ، وأن ٨٥ ٪ تستخدم أقل من ١٠ عمال ، بينما ٣ر١ ٪ تستخدم ١٠٠ عامل فلكثر . وفى إحصاء ١٩٤٧ نجد أن ثمة زيادة فى عدد الوحدات الصغيرة ونقصا فى نسبة عدد المصانع الكبيرة ، بينما بلغت نسبة عدد المصانع التى تستخدم أقل من خمس عمال ٧ر٦٧ ٪ ، ومن يستخدم أقل من ١٠ عمال حوالى ٨٧ ٪ ، وبلغت عدد المصانع التى تستخدم أكثر من ١٠٠ عامل حوالى ١ر١ ٪ . من ذلك يتضح مدى التفوق العددى للمصانع ذات الحجم الصغير . وبالنظر إلى إحصاء ١٩٤٧ نظرة فاحصة يتضح أن آثار الحرب ما زالت فيه واضحة ، ودلالة ذلك ما شهدته الصناعة من توسعات ، ففى هذا التعداد إذ بلغ عدد المؤسسات الصناعية حوالى ثلاثة عشر ألف وحدة ، كان معظمها كما ذكرنا قبل قليل من الوحدات الصغيرة التى تضم عدد محدود من العمال . إن الصناعة الصغيرة (أقل من عشرة عمال) كانت تقدم نحو $\frac{1}{3}$ القيمة المضافة . فى حين قدمت المصانع الكبيرة (أكثر من عشرة عمال) باقى القيمة المضافة . وإذا كان يفهم من الطرح السابق أن إحصاء عام ١٩٤٧ أوضح أن نصيب الصناعة الكبيرة لم يصبه أى تغير ، فإن توضيح ذلك يتطلب إلقاء نظرة مدققة على البيانات التى أتى بها هـــذا الإحصاء . ويتضح أن صناعة المواد الغذائية والمشروبات فى عام ١٩٤٧ قد احتلت المرتبة الثانـــية من حيث عدد المؤسسات أو فى رأس المال أو من حيـــث عدد العامليـــن . لقد بلغ عـــدد المؤسسات حوالى ٦٢٦٠ مؤسســـة ، ورأس المال بلـــغ حوالى ١٤٨٤٦ جنيه ، أمـــا عدد العمال

---

(١) باتريك لوبريان ، المرجع السابق ، ص ٣٣ .

جدول رقم (٢) يوضح أعداد العمال فى الصناعات الإنتاجية (*)
بالآلاف

الصناعات	١٩٢٧	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٥٢
المواد الغذائية	١٤ر٣	٣٢ر٥	٥٩ر٩	٤٩ر٦
الخمور والتبغ .	٩ر١	١٠ر٣	١٣ر١	١٤ر٦
المنسوجات .	٢١ر٣	٤٠ر٥	١٣٤ر٤	١١٦ر١
الملابس والأحذية .	٤ر٧	٩ر٦	٣ر٣	٦ر١
الأخشاب ومنتجاتها .	٩ر٢	٤ر٢	٣ر٨	٧ر٥
الورق ومنتّجاته .	٦ر	٢ر٥	٤ر٥	٥ر٣
الطباعة والنشر .	٥ر٢	٦ر٩	٥ر٤	٧ر٥
الجلود ومنتجاتها .	١ر٥	١ر٤	٢ر٧	٢ر١
منتجات البلاستيك .	–	–	١	١
المواد الكيماوية .	٢ر٩	٦ر٤	١٥ر٨	١١ر٢
البترول ومنتجاته .	–	٢ر	٣ر٦	٤ر٣
المنتجات المعدنية .	٤ر٥	٧ر٧	١٣	١٤ر٣
المعادن ومنتجاتها .	١٠ر٥	١١ر٥	١٣ر٥	١١ر٤
معدات النقل .	–	–	٢ر٣	١ر٤
أخـــرى	٤ر	٥ر٩	١ر١	٢ر٦
المجمـــــوع	٨٤ر٢	١٣٩ر٦	٢٧٧ر٧	٢٥٥ ر

(*) المصدر : الإحصاءات السنوية لعامى ١٩٥٢ ، ١٩٥٤ .
إحصاءات الإنتاج الصناعى لعامى ١٩٤٧ ، ١٩٥٢ .

فكانوا حوالى ٨٨١٥٧ عامل .انما المرتبة الأولى فكانت من نصيب صناعة المنسوجات التى بلغ عدد مؤسساتها الصناعية حوالى ١٢٤٠٠ مؤسسة ، ورأس مال قدره ١٢٦٤٤ جنيه . أما عدد العمال فقد بلغوا حوالى ١٤٤٦٥٤ عامل[١] .

(١) محمود حسين ، الصراع الطبقى فى مصر من ١٩٤٥ – ١٩٧٠ ، ص ٦٥ .

اما مجموع الفروع الصناعية فقد بلغت من حيث المؤسسات حوالى ١٦٧٤٣ مؤسسة برأسمال قدره ٦٩٩٠٨ جنيه ، وبلغ عدد العمال فيها ٣٦٧٣٣٦ عامل . وجدير بالتبيان أن هذه الفترة شهدت تعاظما فى نمو المؤسسات الصناعية الصغيرة (الورش) . ففى عام ١٩٤٨ كان ٩٢ ٪ من العمال الصناعيين يعملون فى ورش عدد عمالها خمسة عمال ، وأن ٨٠ ٪ من هذه الورش بلغ استثمارها ١٠٠ جنيه استرلينى . لقد شهدت هذه الحقبة أيضا عددا من عامل . أما المرتبة الأولى فكانت من نصيب المؤسسات الضخمة التى والت الصناعات الكبيرة اهتمامها ، وقد قدر لحجم العمال فى هذه المؤسسات بنحو ٢٧٨ ألف عامل[١] .

والحقيقة أنه إذا كانت الحرب العالمية الثانية قد خلفـــت دافعا قويا للنمو الصناعى بمصر ، يتعادل مع ما خلفته الحرب العالمية الأولى من حافز ، إلا أنه غداة هذه الحرب قد سحب من الصناعة المصرية كل الامتيازات والحماية لتدخل مرة أخرى فى حلبة المنافسة مع الواردات الأجنبية . بينما وقعت زيادة فى المعدل السنوى للإنتاج الصناعى فى عام ١٩٤٥ بلغ ٨ر٧ ٪ ، وفى عام ١٩٤٧ أضحى ١٩ر٨ ٪ ، وفى عام ١٩٤٩ بلغ زيادة قدرها ١١ر٥ ٪ ، إلا أنه فى العامين ١٩٥٠ ، ١٩٥١ انحدر محققا على التوالى نسبة مقدارها ٦ر٥ ٪ ، ٠٨ر ٪ . فإذا كان ما سبق هو إسهام الصناعة فى الإنتاج المحلى ، فإنه بالنظر إلى الإنتاج الصناعى من عام ١٩٤٥ حتى ١٩٥١ يتضح أن هناك زيادة محققة فى المعدل السنوى من عام ١٩٤٦ إلى عام ١٩٤٩ بلغت ٨ر٦ ٪ . ولكن هذا المعدل ما لبث أن هبط فى العامين ١٩٥٠ ، ١٩٥١ شأنه فى ذلك شأن اسهاماته فى الانتاج الصناعى[١] .

لقد سجل الإنتاج الصناعى زيادة ملحوظة بين عامى ١٩٤٧ ، ١٩٤٩ ، فكانت نسب الزيادة أرقاما قياسية لفترة ما بعد الحرب . وبرغم هذا التطور الذى أصاب الهيكل الصناعى ، إلا أنه بعد عام ١٩٤٩ كان يتسم بالبطء والجمود . إن الإنجاز السئ نسبيا للصناعة فى هذه الفترة يعد انعكاسا لانتهاء مرحلة من النمو الصناعى فى مصر ، حيث كانت المشروعات المحلية ولمدة حقبتين مدعومة بالتعريفة الجمركية وأوضاع الحرب ومنشغلة كل الانشغال فى سد المتطلبات الجماهيرية للسلع الاستهلاكية المستوردة . وتعتبر الصناعات التى تمت بسرعة هى تلك التى أحيت البلاد بمقوماتها الأساسية نسبيا ، ولا سيما فى شكل مواد زراعية أولية مثل : القطن والمواد الغذائية ، أو فى شكل مواد معدنية لازمة لتصنيع الملح أو الصودا أو الأسمنت . كما أن الرأسمالية المصرية اهتمت بانتاج السلع التى تتطلب رؤوس أموال ضئيلة ولا يتطلب

---

(٢) الان منتجوى ، التصنيع فى الدول النامية المرجع السابق ، ص ٢٤١ .

إنتاجها تعقيدا فى أساليبها . لذا نجد أن البنية الصناعية فى مصر فى عام ١٩٥٠ اتسمت بطغيان السلع الاستهلاكية البسيطة (٢) .

ويعتبر عام ١٩٥٠ عام اكتمال الاستعاضة عن الواردات من السلع الاستهلاكية البسيطة بالسلع المحلية . وجدير بالذكر أن تحقيق معدلات عالية من الإنتاج فى المواد الغذائية والنسيج لم يأت بعد عام ١٩٥٠ إلا عن طريقين : الأول تسارع الزيادة فى الطلب على السلع المصنوعة فى الأسواق العالمية من التحسن الذى طرأ على الصناعة المصرية ، أما الطريق الآخر فيتلخص فى تأمين التصدير . ولما كانت الصناعة لا تؤلف إلا قطاعا صغيرا فى اقتصاد البلاد ، فإن الآثار المضاعفة للاستثمارات الصناعية على مجمل الطلب على السلع ظلت تافهة وضئيلة وطلب الأسواق الكبرى محصورة فى المناطق الريفية .

وإذا كانت الصناعة فى مصر قد شهدت انتعاشا واضحا فى فترات ما بعد الحرب العالمية الثانية وخاصة فى فترة الحرب الكورية ، فإن الفترة بين عامى ١٩٥٠ ، ١٩٥٢ لم تأت بمعدلات نمو عالية ، كما أنها واجهت متاعب كثيرة ، الأمر الذى يعنى وفقا لنشرة اتحاد الصناعات المصرية أن هذه الفترة كانت بمثابة عهد أزمات ، إذ أوجدت فائضا فى القدرة الشرائية وتناقص فى الأرباح والبطالة فى جميع المناشط الصناعية وخاصة فى صناعة النسيج . والواقع أن ما أصاب الصناعة فى هذه الفترة يرجع إلى عدة أسباب نجملها فى : نقص كفاية العمالة المدربة والمتخصصة ، وارتفاع أسعار المواد الأولية ، والهبوط فى إنتاج قوة العمل ، والنقص فى رؤوس الأموال ، وصعوبة استخدام الأرصدة الاسترلينية فى شراء الآلات من الخارج ، وامتناع الناس عن الاستثمار فى الصناعة ، والصورة التقليدية للاستثمار سواء فى الأرض أو فى العقارات ، والمزاحمة الأجنبية للصناعة المحلية ومنافستها ، كل ذلك فى جانب وتقاعس الحكومة عن تحسين الأسس الاقتصادية فى جانب آخر . لقد ساهمت كل هذه العوامل مجتمعة فى تدهور حال الصناعة فى الفترة من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٥٢ (١) .

وإذا كان إنجاز الصناعة فى مصر عشية يوليو ١٩٥٢،سيئا نسبيا ، فإن ذلك لم يكن أمرا عارضا ، بل كان رد فعل لانتهاء مرحلة فى تصنيع مصر استندت على تدعيم التعريفة الجمركية ، فضلا عن الانشغال فى سد حاجات الجماهير من السلع الاستهلاكية . ومن الأهمية

---

(١) باتريك أوبريان ، المرجع السابق ، ص ٣٦ .
(٢) المرجع نفسه ، ص ٣٩ .

بمكان أن نشير هنا إلى أن مصر حققت فى هذه الفترة بنية صناعية امتلكتها الصناعات الاستهلاكية البسيطة . ومن المفارقات فى هذه الفترة أن كل العوامل التى لعبت دورا هاما فى تشجيع النمو الصناعى فى مصر (قوى السوق العالمية) ، وطبقة كبار ملاك الأرض والحركة الوطنية ، والتنافس بين القوى الامبريالية ، والتعريفة الجمركية ، هى نفسها التى عملت على تقويض وإبطاء وتائرالنمو الصناعى . إن العملية التى بمقتضاها تحول المجتمع المصرى من اقتصاد يقوم على الاكتفاء الذاتى إلى جزء منخـــرط فى السوق العالمى يعتمد على محصول واحد (القطن) ، تعد عمليـــة هامـــة لفهـــم القوى الاجتماعية التى ساهمت فى قيام الهياكل الصناعية .

واذا كانت الأدبيات السوسيولوجية توضح أن منهج الاستعاضة عن الواردات دائما ما يعمل على إضعاف الطبقات التقليدية (كبارملاك الأرض وكبار المصدرين) وتتيح الفرصة لمشاركة الطبقة الوسطى والدنيا فى عمليات صنع القرار، فإن وضع مصر له خصوصيته ، حيث أن هذه السياسة عملت على تدعيم الطبقات التقليدية أكثر فأكثر ، فى مقابل أن ظلت الطبقات الأخرى هامشية ومتدنية . إن منهج الاستعاضة عن الواردات لم يدعم أو تخلق طبقات جديدة ، بل كرست العلاقات الطبقية القائمة (وهذا ما سنوضحه فى الباب الثالث) ، فبدلا من أن تقدم الصناعة طبقات جديدة ، أو تساند طبقات أخرى ، فإنها وقفت بجانب الطبقات الاجتماعية التى تشكل حجر الزاوية للمجتمع التقليدى . إن النمو الصناعى من خلال منهج الاستعاضة عن الواردات لم يغير كثيرا من أوضاع الطبقات الكادحة البروليتاريا والفلاحين . فعلى الرغم من مساهمة الصناعة فى إضافة قطاع كبير منهم ، إلا أن مساهمتهم السياسية كانت ضعيفة ، أضف إلى ذلك أن الصناعة لم تسهم فى إيجاد طبقة رأسمالية صناعية (وطنية) مستقلة ذات جذور اجتماعية أو قاعدة سياسية تعمل على اعطاء المجتمع دورا صناعيا متزايدا بدلا من الاكتفاء بالدور الهامشى كمورد للمواد الخام .

وفى ختام هذا الفصل يجدر القول أنه على الرغم من تمتع مصر بالاستقلال الرسمى ، إلا أنها كانت تعتبر دولة شبه مستقلة يسيطر عليها الجناح الزراعى الصناعى من البرجوازية المصرية ذات الصلة الوثيقة بمثيلتها الأجنبية بتأييدمن القصر . أن البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المصرى كانت بنية تجمع بين النقيض وضده ، فكانت بنية شبه رأسمالية

---

(١) راجع فى ذلك :

- مقدمات الكتاب السنوى لاتحاد الصناعات المصرية لعامى ١٩٥١ – ١٩٥٢ ، ١٩٥٢ – ١٩٥٣ .
- البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية لعام ١٩٥١ ، ص ٢٥٠ .

متخلفة ، يحكمها الاستعمار ويسودها نمط زراعى يجمع بين الرأسمالية الزراعية وشبه الإقطاعية فى آن واحد . ومن الأهمية بمكان أن نعرف أن هذا الخلط لم يقف عند حدود البنية الاقتصادية والاجتماعية فحسب ، بل امتد إلى الدوائر السياسية أيضا ، تلك التى نجمت عنها حركة يوليو ١٩٥٢ ، التى حاولت ترتيب البيت من الداخل وحاولت إقامة نهضة صناعية أخرى ، وهذا هو محور حديث الفصل القادم .

obeikandl.com